

# تخليء وقياس العلاقة بين نسبة تفضيل السيولة ومعدل التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة 1990 - 2014

\* م.د. باسم خميس عبيد

## المستخلص :

ان العلاقة الجوهرية بين نسبة تفضيل السيولة ( تفضيل السيولة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي الاسمي) ومعدل التضخم أشارت لها الكثير من النظريات النقدية ويتحدد سلوك الجمهور في الاحتفاظ بالسيولة حسب التغيرات السعرية ومستوى الناتج المحلي والعرض النقدي المحدد من قبل السلطة النقدية في الاقتصاد ، وأختلف الاقتصاديون كثيراً في مسببات التضخم ونتائجه فيما يتعلق بالكميات النقدية (العرض النقدي وتفضيل السيولة) وتحدث الكثير منهم عن طبيعة العلاقة بين الكميات النقدية المستندة الى موجودات او رصيد ذهبي ابتداءً من ديفيد هيوم مروراً بأرفنج فيشر وإنهاءً بملتن فريدمان ، ففي مطلع القرن المنصرم ظهرت معادلة التبادل وهي اقرب الى الصيغة الرياضية او المتطابقة الحسابية من نظرية نقدية ، وتعد معادلة التبادل لأرفنج فيشر اول من أبصرت النور الى العلاقة بين النقود ومعدلات التضخم على شكل صيغة رياضية إجرائية ثم تطورت كثيراً هذه المعادلة او الصيغة على يد كل من الاقتصاديين بيجو والفريد مارشال وجون ماينرد كينز وملتن فريدمان وغيرهم . ان دراسة العلاقة بين نسبة تفضيل السيولة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي الاسمي ومعدل التضخم في الاقتصاد العراقي قد جاءت متوافقة مع المنهج النظري النقدي وأكد البحث على استقرارية تأثير معدل التضخم على نسبة تفضيل السيولة بوجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين معدل التضخم ونسبة تفضيل السيولة بالمعنى الضيق والواسع ، وأنطلاقاً من كون أسباب التغيرات السعرية بشكل عام هي اسباب نقدية فالنتائج لهذه التغيرات السعرية تكون ذات طابع نقدي تمثلت بأثر التغيرات السعرية على نسبة تفضيل السيولة من خلال تلازمية طويلة الاجل مع بعض الاختلالات في الامد القصير ، ومن الطبيعي ان تترك العلاقة بين تفضيل السيولة ومعدل التضخم بحكم اثرها الارتدادي تجاه التغيرات السعرية اثراً محدداً على مستويات الناتج والاستخدام في الاقتصاد وما يتبع ذلك من اختلالات جديدة في الاقتصاد في الامد القصير قد تقود الى توازنات جديدة في الامد الطويل .

الكلمات الرئيسية :

تفضيل السيولة ، تضخم جانب الطلب ، معادلة التبادل ، التضخم المتوقع ، سرعة دوران الدخل ، الاستقرار النقدي ، مؤشر السعر ، التضخم الزاحف .

## Abstract

*The fundamental relationship between the liquidity preference (the liquidity preference as a percentage of nominal gross domestic output) and the rate of inflation indicated a lot of monetary theories and determined public behavior in keeping the liquidity according liquidity is by to price changes and the level of gross domestic money supply determined by the monetary authorities in the economy, and I disagree Economists often in the causes of inflation and its result with to monetary Quantity (money supply and liquidity preference) and talked a*

\* جامعة بغداد / كلية الإدارة والاقتصاد .

مقبول للنشر بتاريخ 2016/10/10

lot of them about the nature of the relationship between monetary Quantity motivational gold assets, starting from David Hume through Irving Fisher and ending Milton Friedman, in the beginning of the last century exchange equation appeared, the nearest to the mathematical formula or matched calculation of monetary theory, are considered exchange equation to Irving Fisher or equation saw the light to the relationship between money and inflation in the form of a mathematical formula procedural then evolved a lot this equation or formula by all economists Peugeot and Alfred Marshall and Keynes and Milton Friedman and others. The study of the relationship between the liquidity preference as a percentage of nominal GDP and the rate of inflation in the Iraqi economy were in with the theoretical and money approach emphasized research on the stability of the effect of inflation on the liquidity preference existence of long-run equilibrium-term relationship between the inflation rate and liquidity preference narrow and broad sense rate , judging from the fact that price changes and generally causes monetary the results of these price changes are in money terms represented the impact of price changes on the preference liquidity ratio through long Syndrome term with some distortion in the short run , it is natural to stay the relationship between the liquidity preference by virtue of its impact rebound toward price changes specific traces on output and employment levels in the economy and the consequent new imbalances in the economy in the short term could lead to new balances in the long run .

## المقدمة

عانى الاقتصاد العراقي من ظاهرة التضخم من وجهة نظر مختلف التفسيرات المدرسية الاقتصادية اذ كان التضخم في الاقتصاد العراقي في عقد السبعينيات اسبابه نقدية حسب المنطق الكلاسيكي وفي عقد الثمانينيات وما تلاه كانت اسباب التضخم نقدية وهيكلية حسب المنطق الكينزي المحدث ذو الروى الماركسية لمدرسة راؤول بريبيش ، لتصنع هذه الاسباب النقدية وهيكلية للتضخم ظاهرة مركبة يعانيتها الاقتصاد العراقي تمثلت بتدهور مستويات الانتاج وارتفاع مستويات الاسعار والتي تسمى بظاهرة التضخم الركودي ، والذي عمق هذه الاختلالات النقدية وهيكلية في الاقتصاد العراقي صدمات العرض والطلب وسوء توزيع الموارد الاقتصادية والتي اصبحت هذه الاختلالات اسبابا ونتائج لمشكلة التضخم والتي لعبت السياسة المالية دوراً كبيراً في تعزيز معدلاته من خلال نمو الانفاق العام الى جانب تدهور مستويات ونسب الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي ، وان هذه التغيرات السعرية تركت تاثيرها في نسبة تفضيل السيولة بالمعنى الضيق والواسع وكانت طبيعة العلاقة بين التضخم و نسبة تفضيل السيولة بالمعنى الضيق والواسع غير مستقرة في اتجاهاتها المتبادلة حسب المنطق النظري الا ان توازناً طويلاً الاجل يتجه من معدل التضخم الى نسبة تفضيل السيولة بالمعنى الضيق والواسع حسب التحليل القياسي لنموذج متجه تصحيح حد الخطأ (VECM).

## مشكلة البحث :

الاقتصاد العراقي شهد بشكل متكرر ارتفاع في المستوى العام للأسعار وهذا يعكس بالضرورة تقلبات في نسبة تفضيل السيولة وان تقلبات الاخير يعني حدوث اختلالات في السوق النقدية تساعد في تغذية ارتدادات عكسية تجاه معدل التضخم .

## فرضية البحث :

هناك علاقة طويلة الاجل بين نسبة تفضيل السيولة بالمعنى الضيق والواسع ومعدل التضخم تتسبب في ارباك السوق النقدي .

## أهمية البحث :

تتبع أهمية البحث في تقصي العلاقة بين نسبة تفضيل السيولة بالمعنى الضيق والواسع ومعدل التضخم واثار هذه العلاقة على الاقتصاد العراقي .

## هدف البحث :

تسليط الضوء على اثر التضخم على نسبة تفضيل السيولة بالمعنى الضيق و اثر التضخم على نسبة تفضيل السيولة بالمعنى الواسع .

## حدود البحث :

يتناول البحث واقع الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2014)

## منهجية البحث :

استخدم الباحث اسلوب التحليل الوصفي والتحليل البياني والقياسي لاثبات فرضية البحث.

## هيكلية البحث :

قسم البحث الى ثلاثة مباحث ، اذ تم التطرق في المبحث الاول الى الاطار النظري التحليلي لتفضيل السيولة والتضخم بينما تناول المبحث الثاني مؤشرات تفضيل السيولة ومعدل التضخم في الاقتصاد العراقي والعلاقة بينهما ، فيما كان حصة المبحث الثالث تقدير العلاقة السببية بين نسبة تفضيل السيولة بالمعنى الضيق والواسع ومعدل التضخم وفق نموذج VECM .

## المبحث الاول

### الاطار النظري التحليلي لتفضيل السيولة والتضخم

#### المطلب الاول : الاطار النظري التحليلي لتفضيل السيولة

يُعد الاقتصادي الامريكي أرفنج فيشر اول من وضع صيغة رياضية كانت بمثابة أداة تحليلية تسمى بمعادلة التبادل لتوضيح العوامل المفسرة لتقلبات المستوى العام للاسعار (مقلوب قيمة النقود) وتؤلف هذه المعادلة الاساس النظري التاريخي لنظرية تفضيل السيولة وتأخذ الصيغة الآتية: (شندي ، 2010 ، 56)

$$MV = PT$$

M : معدل كمية النقود ، V : سرعة دوران النقود ، P : المستوى العام للاسعار ، T : حجم المعاملات وتعد معادلة التبادل مدخل لتفسير دالة الطلب النقدي في الفكر الكلاسيكي النقدي ، ويفترض الكلاسيك ان V سرعة دوران النقود ثابتة في الامد القصير ( تفضيل السيولة ثابت في الامد القصير ) وان حجم المعاملات يتميز بالاستقرار لأعتقادهم بأن الاقتصاد عند مستوى الاستخدام الكامل ولا وجود لبطالة الموارد الاقتصادية

والبشرية وأن المستوى العام للاسعار يتحدد بحجم الكتلة النقدية في الاقتصاد القومي  $P = \frac{MV}{T}$  والعلاقة

الاخيرة بين المستوى العام للاسعار وكمية النقود يمثل المعتقد الكلاسيكي التاريخي حول دور النقود في الاقتصاد القومي بمعنى أن الكلاسيك نظروا الى دور النقود من خلال زاوية سرعة التداول النقدي.

( عبد القادر ، 2009 ، 101 ) .

وتعرف سرعة التداول على أنها نسبة الناتج المحلي الاجمالي الاسمي على عرض النقد الاسمي

$V = \frac{GDP_n}{M_s}$  ، كما يتم تعريفها بأنها عدد المرات التي تنتقل فيها الوحدة النقدية بين الوحدات الاقتصادية

(أفراد وشركات) في المعاملات الاقتصادية خلال سنة معينة لتصل الى مستوى الناتج المحلي الاجمالي الاسمي ، ويمكن استخدام المعادلة الكمية الاساسية لأشتقاق معادلة تفسر التضخم في الامد الطويل ووفق

الآتي : (أوسيلفان وآخرون ، 2014 ، 439-441) .

(معدل نمو النقود + معدل نمو سرعة دوران النقود = معدل نمو الاسعار + معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي) . وبافتراض ثبات نمو النقود والناتج المحلي الاجمالي فإن ارتفاع معدل نمو سرعة دوران النقود يولد ضغوطاً تضخمية في الاجل الطويل .

خلاصة ما تقدم أن معادلة التبادل في الفكر الكلاسيكي أظهرت المحددات الاساسية للمستوى العام للاسعار وأن معدل الاحتفاظ بالنقود يمثل مقلوب سرعة دوران النقود بمعنى العلاقة عكسية بين معدل الاحتفاظ بالنقود كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي الاسمي وبين سرعة دوران النقود. وهناك صيغتان لقياس

سرعة دوران النقود كمدخل نظري لتفسير تفضيل السيولة لدى الافراد ومعبرة عن العلاقة النظرية بين الدخل النقدي ومتوسط الخزين النقدي : (الجنابي ، 2014 ، 81-82 )

### 1- سرعة دوران المعاملات Transactions Velocity

وهي سرعة دوران الوحدة النقدية مقابل السلع الانتاجية النهائية والوسيطه والموجودات المالية وتقاس سرعة دوران المعاملات  $V_T$  على اساس حاصل قسمة الناتج الكلي على عرض النقود وذلك حسب صيغة أرفنج فيشر التي مر ذكرها :  $V_T = \frac{PT}{M}$

### 2- سرعة دوران الدخل Income Velocity

وهي سرعة دوران الوحدة النقدية مقابل السلع الانتاجية النهائية (السلع الداخلة في مؤشر الناتج القومي الاجمالي) وتقاس سرعة دوران الدخل  $V_y$  من خلال قسمة الناتج القومي الاجمالي على كمية النقود .  $V_y = \frac{GNP}{M}$

من الواضح ان سرعة دوران المعاملات أكبر من سرعة دوران الدخل وأن حجم الانفاق الكلي على السلع والخدمات يتحدد اما بسرعة دوران المعاملات - الدخل او بتغيرات الكتلة النقدية واذا كانت سرعة دوران المعاملات - الدخل ثابتة فإن المحدد الرئيس للاتفاق الكلي هو العرض النقدي المحدد من قبل السلطة النقدية وتفقد السلطة النقدية تأثيرها على الاتفاق الكلي اذا كانت سرعة دوران المعاملات - الدخل غير ثابتة . غير ان التحليل الاقتصادي اثبت قصور معادلة التبادل التي جاء بها الاقتصادي أرفنج فيشر في تحليل العلاقة التبادلية بين معدل نمو الكتلة النقدية ومعدل نمو الاسعار لذا ظهرت عدة صيغ تحلل هذه العلاقات بمداخل جديدة واول هذه المعادلات هي معادلة كمبردج **The Cambridge Equation** وهي احدي بدائل معادلة التبادل حيث تم ابتكارها في جامعة كمبردج عن طريق الاقتصاديان ( ألفريد مارشال وبيجو ) والصيغة الرياضية لمعادلة كمبردج هي :

$M = KPY$  حيث  $K$  هي النسبة السنوية المنوية للدخل الاسمي الذي يحتفظ به كنفد من قبل الافراد (مؤشر تفضيل السيولة وهو موضوع البحث) وبرغم ان المعادلتين يعبران عن نفس المضمون الا ان معادلة كمبردج أكثر وضوحاً عن مؤشر تفضيل السيولة النقدي وأن نسبة التفضيل النقدي التي يرغب بها الجمهور تعبر عن خيار أنساني يخضع لأعتبارات الكلفة والعائد والمخاطرة ( توماس ماير وآخرون ، 2002 ، 328 ) .

وعلى الرغم مما تقدم يرى (Mishkin) أن تحليل أرفنج فيشر في النظرية الكمية للنقود مهد الطريق لتحليل نظرية الطلب على النقود وتفسير حاجة الجمهور الى الكميات النقدية الموازية للاتفاق ، لذا فهي في الحقيقة نظرية في الطلب النقدي وبقسمة طرفي المعادلة  $M = KPY$  على المستوى العام للاسعار وبافتراض شرط التوازن في السوق النقدي (الطلب على النقود يساوي عرض النقود) فإننا سوف نحصل

على معادلة الطلب النقدي الحقيقي  $\frac{M_d}{P} = KY$  . ( Mishkin , 2010 , 111 ) . أن مداخلة (Mishkin)

حول معادلة التبادل اضافت تحليلاً عميقاً ، إذ أوجز هذا التحليل بأن معادلة التبادل مهدت الطريق الى متطابقة الطلب النقدي الحقيقي. أن اقتصادي كمبردج ذكروا صراحة الاهمية المحتملة **Potential** لسعر الفائدة باعتباره متغير اساسي يؤثر في الطلب النقدي من خلال متغيرات اخرى تمارس تأثيرها على العنصر نسبة تفضيل السيولة النقدية (  $K$  ) وهو ما يؤدي في نموذج كمبردج الى تأثير واضح لمعدل العائد على الاصول البديلة للطلب على النقود ، وتجدر الاشارة الى وجود اتجاهات كلاسيكية متباينة تناولت فيما بعد عوامل عديدة اخرى تؤثر في الطلب النقدي حيث أكدوا كل من مارشال وبيجو ان عدم التأكد في المستقبل يعتبر من العوامل المؤثرة في الطلب على النقود (الوكيل ، 2006 ، 54-55) الى جانب ذلك اهمل اقتصاديو كمبردج الفرق بين الدخل والثروة مؤكدين على ان الطلب على النقود يتناسب مع الدخل وقد استقرت مدرسة كمبردج على الصيغة الرياضية الاتية  $M^d = KPy$  ووفقاً للمعادلة الاخيرة ان مقدار النقود التي تطلب  $M^d$  هي نسبة من الدخل النقدي (المستوى العام للاسعار  $P$  مضروباً في الدخل الحقيقي) وفي التوازن فإن رصيد عرض النقد يجب ان يساوي كمية النقود المطلوبة  $M^d = KPy = M^s$  . لذا تمثل نظرية كمية النقود الحجر الاساس لنظرية الطلب الكلي في المدرسة الكلاسيكية ومن خلال العلاقة الرياضية  $M^s = KPY$  يمكن اشتقاق منحني الطلب الكلي وتسمى نظرية كمية النقود بالنظرية النقدية للطلب الكلي **Monetary Theory Of Aggregate Demand** . ( خليل ، 1994 ، 180-182 ) .

وأستمر الجدال الاقتصادي بخصوص العلاقة بين القطاع النقدي والقطاع الحقيقي التي قدحها في الفكر الاقتصادي (الاقتصادي أرفنج فيشر) حيث خالف الاقتصادي البريطاني الشهير جون ماينرد كينز الكلاسيك في افتراضاتهم فيما يخص هذه العلاقة بنقطتين اساسيتين الاولى وصول الاقتصاد الى مرحلة الاستخدام الكامل مبيناً ان عدم التطابق بين الاستثمار المرغوب والادخار المرغوب وراء عدم وصول الاقتصاد الى مرحلة

الاستخدام الكامل ، والثانية ثبات سرعة دوران النقود  $V$ . موضحاً وجود ثلاثة أنواع من الطلب على النقود هي : (داغر ، 2007 ، 21-22)

- 1- الطلب النقدي لغرض المعاملات Transactions Motive
- 2- الطلب النقدي لغرض الاحتياط Precautionary Motive
- 3- الطلب النقدي لغرض المضاربة Speculation Motive

والطلب الاول والثاني دالة في الدخل  $Md_t, Md_p = f(y)$  والطلب الثالث دالة في سعر الفائدة  $Md_s = f(r)$  ويمكن تحديد حجم الطلب النقدي لاغراض المعاملات من خلال معرفة سرعة الدوران النقدي  $V$  وحجم الدخل  $Y$  ووفق المتطابقة الاتية  $Md_t = \frac{1}{V}Y$ .

وقد ميز كينز بين الكمية الاسمية والحقيقية للطلب النقدي وأن الطلب النقدي لغرض المضاربة هو طلب حقيقي وليس طلب اسمي وبالتالي تكون دالة الطلب النقدي الحقيقي الكينزية تأخذ الصيغة الاتية :  $\frac{Md}{P} = f(r, y)$  موضحاً أن الطلب النقدي ليس ثابتاً بل يتأثر بسرعة دوران النقود (غير الثابتة وفق الرؤية الكينزية) وان الطلب النقدي مقلوب سرعة دوران النقود : ( حداد ، 2010 ، 106-110 )

$$V = \frac{P}{Md} = \frac{1}{f(r, y)}$$

وقد عدل جيمس توبن (*J. Tobin*) في دالة الطلب النقدي باتجاه إمكانية تطبيقها وربط جيمس توبن الطلب النقدي بمتغيرات هي الدخل  $y$  والفائدة  $i$  ورأس المال  $k$  وبين توبن ان نمط توزيع الاصول بين راس المال والسيولة يتوقف على العائد المتوقع من راس المال فإذا ارتفع العائد تميل الوحدات الاقتصادية نحو الاصول مقارنة بالسيولة والعكس صحيح ، وبالتالي تلعب الفائدة دوراً في مقدار احتفاظ الافراد بالسيولة . ( داغر ، مصدر سابق ، 27 ) .

وعلى خلاف وجهة نظر الكينزيين الاوائل ، فقد رأى Friedman أن الطلب النقدي مستقر ويربط الطلب على النقود بالمتغيرات الاساسية الثلاثة : الثروة ومعدل الفائدة ومعدل الاسعار ، والطلب على الارصدة النقدية الحقيقية يرتبط طردياً بالثروة ويرتبط عكسياً بالفارق بين معدل الفائدة ومعدلات تغير الفائدة على بدائل النقود ( أسهم - سندات ) ويرتبط عكسياً كذلك بمعدل تغير السعر : ( ملاك ، 2000 ، 308 ) .

$$Md = f(w, i - \frac{\Delta i}{i}, \frac{\Delta p}{p})$$

$$(f_w > 0, f_{i - \frac{\Delta i}{i}} < 0, \frac{\Delta p}{p} < 0)$$

أن الاختبارات التي اجراها Friedman على الاقتصاد الامريكي أثبتت ان معدل الفائدة ومعدل تغير الاسعار هي محددات اقل اهمية لكمية النقود من محدد الثروة ، وبنسبة لـ Friedman يتوضح الطلب النقدي من خلال الدخل الفردي الدائم ومستوى الاسعار الدائمة ، حيث ان الدخل الدائم هو ذلك الذي يتوقعه الوكلاء الاقتصاديون ام مستوى الاسعار الدائمة هو ذلك الذي يوازي مستوى الاسعار الذي يأمل الوكلاء الاقتصاديون في أن يخضعوا له .

يتضح مما تقدم اتساع دائرة محددات الطلب النقدي الحقيقي (محدد سعر الفائدة وتغيراتها) وأن اتساع المحددات التي أطرتها نظرية فريدمان تعد نقطة بدايتها المتطابقة الرياضية للاقتصادي الامريكي أرفنج فيشر. ويختلف فريدمان مع الكينزيين حول مرونة النقود بالنسبة لسعر الفائدة وانها ليست بالتأكد مرونة لانهائية بل هي مرونة منخفضة ، وعلى الرغم مما تقدم اقتربت صياغة فريدمان للطلب النقدي من صياغة مدرسة كمبردج وقد تحولت معادلة او صيغة كمبردج الى نظرية في الدخل النقدي حيث تكون سرعة دوران النقود مساوية الى  $\frac{1}{k}$  . ( خليل ، 1994 ، 789 - 799 ) .

### المطلب الثاني : الاطار النظري التحليلي لمعدل التضخم

ان مؤشر السعر Price Index هو قياس لمستوى الاسعار ويؤشر التضخم Inflation الى الارتفاع الكبير في المستوى العام للاسعار ، ومعدل التضخم The Rate Of Inflation هو التغير في المستوى العام للاسعار ويتم قياسه وفق المعادلة الاتية  $\pi = \frac{P_t - P_{t-1}}{P_{t-1}} * 100$  ويعتبر مؤشر اسعار المستهلك CPI المؤشر الاكثر شيوعاً في قياس التضخم . ( ساملسون ، 2006 ، 467 ) .

ويتم استخدام مؤشر اسعار المستهلك CPI بصورة كبيرة كمقياس للتغيرات السعيرية التي يواجهها المستهلك ويقاس دليل اسعار المستهلكين التغيرات التي تطرأ على اسعار سلة من السلع Basket Of Good وهي مجموعة من السلع يتم اختيارها لتعبر عن الاتجاهات الشرائية للمستهلك التقليدي ويرمز الى مؤشر اسعار المستهلك CPI بالرمز K ويمكن قياسه وفق المعادلة الاتية : ( اوسيلفان وآخرون ، مصدر سابق ، 163 ) .

$$K = \frac{\text{كلفة سلة السلع في 2004}}{\text{كلفة سلة السلع في 2005}}$$

وتعبر الاسعار عن علاقة ما بين كمية النقود وكمية السلع والخدمات التي تتم مبادلتها بها وبذلك يمكن اعتبار مستوى الاسعار كمؤشر للقيمة النسبية للسلع في إطار النقود في نقطة زمنية معينة ، وباعتبار النقود هي مقياس للقيمة فإن قيمة النقود يمكن النظر اليها بشكل غير مباشر من خلال اسعار السلع والخدمات ، فأرتفاع اسعار السلع والخدمات هو معادل للقول بأن قيمة النقود انخفضت والعكس صحيح ( السيد علي ، 1984 ، 131 ) .

ويمكن ايجاز وجهات نظر المدارس الاقتصادية حول اسباب التضخم الأساسية ، إذ تعتقد المدرسة الكلاسيكية أن التضخم ظاهرة نقدية خالصة تتمثل بأرتفاع الطلب الكلي كنتيجة لزيادة كمية النقود مما يترتب عليه في نهاية المطاف ارتفاع في المستوى العام للأسعار ، في حين تعتقد المدرسة الكينزية ان التضخم ليس فقط ظاهرة نقدية سببها الزيادة غير المتوقعة في معدل نمو العرض النقدي وإنما قد يكون ناتج عن إجراءات السياسة المالية الى جانب إجراءات السياسة النقدية (خليل ، 1507 – 1513 ) أما النقوديون فقد أكدوا أن نمو النقود بمعدل أكبر من نمو الانتاج سبب أساسي في نشوء التضخم ، أما الاقتصاديون الهيكليون وعلى رأسهم ( شولتز ) اول من الفتت النظر الى أهمية التحليل الهيكلي لتفسير ظاهرة التضخم والذي أكد هذا التحليل على وجود خلل هيكلية ناشيء عن عجز العرض الكلي من مقابلة الطلب الكلي مفسرين ذلك بالطبيعة الهيكلية للتخصص في إنتاج المواد الأولية وجمود الجهاز الاداري الاقتصادي للحكومة ( طوروس ، 2011 ، 258 – 260 ) .

وفي الختام أوجز الاقتصادي الأمريكي Friedman فكرته حول التضخم في محاضرة القاها في الهند عام 1963 بأربع نقاط اساسية : ( حسين ، 2010 ، 118- 119 )

- 1- التضخم هو دوماً وفي كل مكان ظاهرة نقدية .
- 2- التضخم ظاهرة لا يمكن تجاوزها في مرحلة التنمية .
- 3- التضخم في الظروف الاعتيادية لا يمكن ان يدعم التنمية وحتى لو كان الامر كذلك فإنه لن يكون سوى علاجاً مؤقتاً .
- 4- التضخم هو ضريبة على رصيد السيولة وقد يكون اقل سوءاً في بعض الظروف ولكنه في كل الاحوال تكون له انعكاسات سيئة جداً .

ويرى فريدمان أن ضبط معدل التغير في عرض النقود بما يتناسب مع التغير الاتجاهي في الناتج القومي مع الأخذ بنظر الاعتبار مسارات التغير في سرعة دوران النقود او طلب الاحتفاظ النقدي شرطاً أساسياً لتحقيق الاستقرار في مستوى الدخل النقدي ومن ثم في المستوى العام للأسعار ( معدل التضخم ) والاصل كما يعتقد Friedman هو استقرار الطلب النقدي .

لذا من الواضح أن التغيرات السعرية في الاقتصاد الناتجة عن الاختلالات في السوق النقدية قد تترك السوق النقدية ذاته اي تحصل حالة ارتداد متبادلة بين التغيرات السعرية والتغيرات النقدية

وقسم (Baumol) التضخم على نوعين ، النوع الاول هو تضخم جانب الطلب Inflation of Demand Side وهو الارتفاع في المستوى العام للأسعار بسبب النمو المفاجيء في معدلات الطلب الكلي والذي يعود بدوره الى زيادة الاتفاق الحكومي والخاص مما تحدث انتقالاً موجبة في منحني الطلب الكلي وعادة ما يرافق تضخم جانب الطلب ارتفاع معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي GDP ، والنوع الثاني هو تضخم جانب العرض Inflation of Supply Side وهو الارتفاع في المستوى العام للأسعار بسبب الانخفاض في مستويات الانتاج والذي يعود بدوره الى ارتفاع كلفة الانتاج نتيجة ارتفاع الاجور وارتفاع اسعار المواد الأولية مما تحدث انتقالاً سالبة في منحني العرض الكلي وعادة ما يرافق تضخم جانب العرض تراجع في معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي. ( Baumol , 2003 , 664 – 665 ) .

أن الارتفاع السريع في المستوى العام للأسعار يسبب تآكل Erosion القوة الشرائية للنقود القانونية التي بحوزة المجتمع وان معالجة هذا الامر يتطلب سياسات اقتصادية حكيمة ودقيقة بمعنى أن الاستقرار في القوة الشرائية للنقود يتطلب استقرار في المستوى العام للأسعار وهذا يتطلب إدارة جيدة للسوق النقدي وسعر النقود المستخدمة (معدل الفائدة ) ( Mc Connell, 2008 , 234 ) .

لذا فمن ابرز النظريات المفسرة للتضخم الاقتصادي هي نظرية جذب الطلب (Demand Pull) والتي تؤكد على ان التضخم ناتج عن زيادة الكمية النقدية مع ثبات الكمية السلعية في الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية وبالتالي تكون الكتلة النقدية دافعاً لزيادة الطلب الكلي وارتفاع الاسعار ، ونظرية دفع الكلفة ( Cost Push) والتي توضح ان سبب التضخم يكون نتيجة زيادة مفاجئة في تكاليف عناصر الانتاج بسبب مطالبه العمال برفع الاجور وأرتفاع أسعار المواد الأولية ( حسين وآخرون ، 2008 ، 277 – 278 ) .

وحسب مدرسة التوقعات العقلانية تختلف اثار التضخم باختلاف ما اذا كان التضخم متوقعاً Anticipated او غير متوقع Unanticipated والتضخم المتوقع يشير الى الزيادة المتوقعة في الاسعار من قبل الوحدات الاقتصادية ( أفراد – شركات ) ومع التضخم المتوقع تكون عملية إعادة توزيع الدخل والثروة في حدها الأدنى والسبب يعود الى قيام الوحدات الاقتصادية بتعديل توقعاتهم عن الاسعار وتبحث في اتفاقيات تضمن زيادة الاجور والارباح بما يتوافق مع المسار العام المتوقع للتضخم ، في حين التضخم غير المتوقع والذي يعني الزيادة غير المتوقعة في الاسعار تحدث إعادة توزيع الدخل الحقيقي والثروة في حدها الأعلى وتتضرر مصالح الافراد الذين تزيد دخولهم بمعدل أقل من معدل أرتفاع الاسعار ويكسب الافراد الذين تزيد دخولهم بمعدل أكبر من معدل ارتفاع الاسعار . ( ابدجمان ، 1999 ، 372 ) ، ويتسبب التضخم بعدة مشاكل اقتصادية اهمها : (جوارتيني ، 1999 ، 219 – 220 ) .

- 1- صعوبة عقد التعاقدات الطويلة الاجل ، ففي ضوء تغير معدلات التضخم فإن عملية أو إمكانية التنبؤ بربحية التعاقدات على وجه الدقة تكون صعبة مما يعني أن معظم العمليات التعاقدية الطويلة الاجل تكون محفوفة بالمخاطر .

2- أضعاف قدرة السوق في إيصال اشارات دقيقة و معلومات للوحدات الاقتصادية عن الندرة النسبية وعن تقديم الحوافز لصانعي القرار حتى يتصرفوا بفاعلية وكفاءة في تحويل الموارد النادرة الى سلع مرغوبة .  
ويحدد الاقتصاديون ثلاثه معايير لقياس معدل التضخم: ( الحجار ، 2010 ، 148 - 150 )

**المعيار الاول : معيار الاستقرار النقدي او الضغط التضخمي**  
ويستند هذا المعيار الى منطق النظرية الكمية النيوكلاسيكية التي تدخل في اعتبارها تغيرات الناتج وتغيرات النقد ووفق هذه النظرية فإن معامل الاستقرار النقدي يأخذ الصيغة الرياضية الآتية :  $b = \frac{\Delta M}{M}$  فإذا كانت قيمة المعامل موجبة يعني الاقتصاد يعاني من التضخم وإذا كانت قيمة المعامل سالبة يعني ان الاقتصاد يعاني من الكساد وان كانت قيمة المعامل = صفر يعني حصول حالة استقرار ولا وجود لمظاهر التضخم والكساد في الاقتصاد القومي.

**المعيار الثاني : معيار فائض الطلب او الفجوة التضخمية**  
ويستند هذا المعيار الى النظرية الكينزية في الطلب الفعال ويوضح هذا المعيار الى ان زيادة الطلب اذا فاقت زيادة الانتاج الحقيقي ستعكس زيادة الطلب في ارتفاع معدل الاسعار ويمكن قياس الفجوة التضخمية وفائض الطلب من معادلة الطلب الكينزية :

$$D_x = [C_p + C_g + I_p + I_g] - Y_r$$

حيث يمثل الجانب الايسر من المعادلة مستويات الطلب الاستهلاكي والاستثماري للقطاعين الحكومي والخاص بالاسعار الجارية والجانب الايمن يمثل الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي فاذا كانت قيمة  $D_x$  موجبة تدل على وجود فجوة تضخمية واذا كانت قيمة  $D_x$  سالبة تدل على وجود فجوة انكماشية واذا كانت قيمة  $D_x = 0$  يدل ذلك على حصول حالة التوازن في الاقتصاد .

**المعيار الثالث : معيار الإفراط النقدي**  
وهو المعيار الذي يوضح ان السبب في ارتفاع الاسعار هو عدم ادراك الحاجة الفعلية للاقتصاد من النقود التي تعتبر بمثابة المحرك للطلب الكلي ويمكن قياس مستوى الإفراط النقدي من خلال الفرق بين الكمية النقدية المثلى والكمية النقدية الفعلية ، ووفق الصيغة القياسية الآتية :  
 $M_{ext} = \bar{M} - M$  واذا فاقت الكمية النقدية الفعلية الكمية النقدية المثلى يكون هناك افراط نقدي في الاقتصاد يساعد على رفع المستوى العام للاسعار والعكس يحصل حالة من الانكماش الاقتصادي وعندما تكون قيمة  $M_{ext} = 0$  لا يكون هناك افراطاً نقدياً بل تناسباً نقدياً مع حركة الاقتصاد الحقيقي .  
خلاصة ما تم ذكره ان العرض النقدي يمثل محفزاً للطلب الكلي على السلع والخدمات وأن الاختلالات النقدية تقود الى اختلالات حقيقية تدفع باختلالات سعرية وأن السيطرة على الاختلالات السعرية تكون من خلال اليات ضبط العرض النقدي إذ ان التغييرات السعرية الناتجة عن اختلالات نقدية قد تدفع بتغيرات نقدية مستقبلية بفعل الاثر الارتدادي للاسعار وتوقعات الجمهور لها .

وهناك عدة أنواع من التضخم يمكن تحديدها بدقة حسب درجة سرعة الارتفاع في المستوى العام للاسعار في الاقتصاد ووفق التالي : ( ملاك ، مصدر سابق ، 446 - 448 )

- 1- التضخم البطيء **Slow Inflation** : يعتبر التضخم بطيئاً اذا كان معدله يتراوح ما بين 3% - 5% ويرى العديد من الاقتصاديين ان الحد الادنى للتضخم 3% يشكل حافزاً للمنتجين لزيادة الانتاج وأن التضخم البطيء الثابت الممكن توقعه هو اقل خطراً من التضخم البطيء المتقلب .
- 2- التضخم الزاحف **Creper Inflation** : يوصف التضخم بالزاحف عندما يكون الارتفاع في المستوى العام للاسعار على امتداد فترة طويلة بمعدلات مستقرة نسبياً وهذا النوع من التضخم كان قد تزامن مع النمو السريع الذي شهدته البلدان الصناعية عقب الحرب العالمية الثانية حيث تميز فيها ارتفاع الاسعار بالديمومة والاستقرار النسبي .
- 3- التضخم الجامح **Hype Inflation** : يتميز التضخم الجامح بسرعة تطوره ، وأذا ما عجزت السياسة الاقتصادية عن الحد من تسارعه فإنه ينقلب الى تضخم مريع ويهدد بأهتبار النظام النقدي حيث يفقد النقد جميع وظائفه كما حصل في لبنان حيث بلغ التضخم الجامح كمعدل 400% في العام 1987 ولولا السياسة الاقتصادية المضادة للتضخم كاد يتحول التضخم الزاحف الى تضخم مريع كما حصل في المانيا حيث ارتفعت الاسعار بمعدل 100000000% سنوياً .

أن أهمية دراسة الطلب على النقود وكذلك درجة سرعة دوران النقود تساعد في فهم أفضل لابعاد السياسة النقدية وان التركيز على انعكاسات التغير في عرض النقد واثرها في التغيرات في مستوى التضخم لا تتفصل عن دراسة الطلب النقدي (التفضيل للسيولة) وتغيراته ، إذ ان تغيرات الطلب النقدي تؤدي دوراً رئيسياً في فاعلية السياسة النقدية في الناتج والتضخم (السويدي ، 2002 ، 217) ، وان ثبات العرض النقدي وارتفاع مرونة الطلب النقدي تجاه سعر الفائدة يقلل من مستوى الاستثمار ( أثر فيشر) وهذا ما يخفف من التضخم (حسين ، 2015 ، 318) ، بمعنى اخر تتأثر وتؤثر نسبة تفضيل السيولة النقدية دوراً مباشراً في تخفيض وضبط معدلات التضخم .

## المبحث الثاني

### نسبة تفضيل السيولة والنضج في العراق للمدة 1990-2014

#### المطلب الاول : نسبة تفضيل السيولة في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2014)

وحسب ما توصل اليه (Mishkin) بأعتبر معادلة فيشر معادلة للطلب النقدي الحقيقي  $\frac{M_d}{P} = KY$  وحسب فرضية التوازن في السوق النقدي أن الطلب النقدي يساوي العرض النقدي نلاحظ من الجدول (1) حيث تم استخراج سرعة دوران النقود حسب معادلة التبادل بقسمة الناتج المحلي الاجمالي الاسمي  $GDP_n$  وعرض النقود MS2 عدم استقرارية الاتجاه لنسبة تفضيل السيولة بالمعنى الضيق والواسع في الاقتصاد العراقي وهذا يعود الى عدم استقرارية العلاقات المتداخلة في معادلة الطلب النقدي الحقيقي كعلاقة سرعة دوران النقود والعرض النقدي وحجم الناتج المحلي الاجمالي الاسمي  $GDP_n$  وعرض النقود بالمعنى الضيق  $MS_1$  وعرض النقود بالمعنى الواسع MS2 ، وتم تقدير نسبة تفضيل السيولة بالمعنى الضيق والواسع في العراق حسب العلاقات التي أكدتها معادلة التبادل (أرفنج فيشر) ومعادلة كميردج (بيجو ومارشال) ومعادلة كميردج المطورة (جون ماينرد كينز) ونظرية الطلب النقدي الحقيقي (ملتن فريمان) ، حيث استخرج نسبة تفضيل السيولة بأعتبره مقلوب سرعة دوران النقود  $v = \frac{PY}{M}$  اي  $K = \frac{1}{v}$  بمعنى  $K = \frac{M}{PY}$  وتتأثر نسبة تفضيل السيولة في العراق بالكميات النقدية المحددة من قبل السلطة النقدية والناتج المحلي وطبيعة النشاط الاقتصادي الذي يحدد سرعة التداول النقدي ، فالعرض النقدي قبل 2003 غير مستقر بسبب هيمنة السياسة المالية واتباع سياسة النقد الرخيص وتقيد الموازنة عبر الاصدار النقدي مما نتج عن ذلك تشوهات سعرية كبيرة وبعد عام 2003 تم السيطرة على العرض النقدي الى حد ما تبع ذلك من استقرار في المعدلات السعرية بسبب تدخلات البنك المركزي في السوق النقدية بموجب قانون 56 لسنة 2004 ، اما الاتجاه العام للناتج المحلي الاجمالي الاسمي وسيادة الطبيعة الربعية في اغلب مكوناته وبحكم طبيعة ارتباط هذا المؤشر بالسوق الخارجية النفطية فقد شهد الناتج المحلي الاجمالي تغيرات كبيرة بسبب الحصار الاقتصادي الذي قيد الانتاج والتصدير قبل عام 2003 الى جانب الاوضاع الامنية وعدم استقرار السوق المحلية والازمة المالية وانخفاض اسعار النفط بعد عام 2008 ، وبالتالي فإن محددات نسبة تفضيل السيولة بالمعنى الضيق والواسع في اقتصاد يعاني من اختلالات هيكلية كالاقتصاد العراقي تكون مربكة الى حد كبير ولكن تبقى العلاقة ثابتة بين نسبة تفضيل السيولة ومعدل التضخم على الامد الطويل . وسيتم لاحقاً ايضاح العلاقة بين معدل التضخم ونسب تفضيل السيولة بالمعنى الضيق وبالمعنى الواسع في الجدول (2)

#### جدول (1)

مؤشر الناتج المحلي الاجمالي الاسمي وعرض النقد (القيمة بالمليون) وسرعة دوران النقود بالمعنى الضيق وبالمعنى الواسع ونسبة تفضيل السيولة بالمعنى الضيق وبالمعنى الواسع ، قيمة للمدة (1990-2014)

$K_2 = \frac{1}{V_2}$ (7)	$K_1 = \frac{1}{V_1}$ (6)	$v_2 = \frac{GDP_n}{MS_2}$ (5)	$v_1 = \frac{GDP_n}{MS_1}$ (4)	MS2 (3)	$MS_1$ (2)	$GDP_n$ (1)	years
0.482	0.274	2.072	3.641	26983.4	15359.3	55926.5	1990
0.747	0.581	1.338	1.720	31722	24670	42451.6	1991
0.493	0.381	2.025	2.621	56829	43909	115108.4	1992
0.353	0.268	2.829	3.721	113666	86430	321646.9	1993
0.166	0.144	5.989	6.941	276866	238901	1658325.8	1994
0.115	0.105	8.657	9.496	773337	705064	6695482.9	1995
0.166	0.147	5.996	6.768	1084172	960503	6500924.6	1996
0.082	0.069	12.146	14.487	1242569	1038097	15039144	1997
0.096	0.078	10.403	12.668	1646240	1351876	17125847	1998
0.053	0.043	18.554	23.222	1857406	1483836	34464016	1999
0.044	0.034	22.679	29.058	2214072	1728006	50213699	2000
0.068	0.052	14.557	19.135	2838048	2159089	41314568	2001
0.093	0.073	10.649	13.612	3852241	3013601	41022927	2002
0.214	0.195	4.658	5.124	6350961.1	5773601	29585788.6	2003
0.216	0.190	4.629	5.245	11498200	10148626	53235358.7	2004
0.199	0.155	5.016	6.450	14659450	11399125	73533598.6	2005
0.220	0.161	4.540	6.182	21050249	15460060	95587954.8	2006
0.241	0.194	4.140	5.131	26919996	21721167	111455813	2007
0.223	0.180	4.474	5.553	34861927	28189934	155982258	2008
0.347	0.285	2.880	3.502	45355289	37300030	130643200	2009
0.372	0.319	2.688	3.132	60289165	51743489	162064566	2010
0.331	0.287	3.015	3.478	72069177	62473929	217327107	2011
0.299	0.253	3.343	3.952	75336125	63735871	251907662	2012
0.323	0.272	3.091	3.671	87700000	73830964	271091778	2013
0.349	0.288	2.865	3.464	90944900	75233733.9	260610438	2014

المصدر : الاعددة (1-2-3) نشرات وزارة التخطيط والبنك المركزي العراقي - النشرات الاحصائية لسنوات 1990-2014 ، الاعددة (4-5-6-7) من عمل الباحث .



$GDP$  الناتج المحلي الاجمالي الاسمي،  $v_1$  سرعة دوران النقود بالمعنى الضيق،  $v_2$  سرعة دوران النقود بالمعنى الواسع،  $K_1$  نسبة تفضيل السيولة بالمعنى الضيق  $K_2$  نسبة تفضيل السيولة بالمعنى الواسع

## المطلب الثاني : علاقة معدل التضخم بنسبة تفضيل السيولة بالمعنى الضيق وبالمعنى الواسع في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2014)

ان التضخم في العراق كانت جذوره او مصادره نقدية منذ مطلع السبعينيات نتيجة لارتفاع الإيرادات النفطية وتزايد عرض النقد واتساع الطلب الكلي ، وتزامنت مع معدلاته المتزايدة في مطلع الثمانينيات نتيجة حرب الخليج الاولى ، اسباباً هيكلية للتضخم تمثلت بتراجع الناتج المحلي الاجمالي واستمرار النمو الكبير للعملة في التداول وتعاضلت تلك الاسباب النقدية والهيكلية لتنتج حالة تزامن بين التضخم والركود وهي الحالة الأسوأ اقتصادياً وتعرف بالتضخم الركودي ، وان الاقتصاد العراقي الذي كان يدار مركزياً في ظل استمرار تدخل الدولة بشكل واسع في الحياة الاقتصادية قد شوه هيكل الاسعار اذ اصبحت لا تعكس القيمة الحقيقية للسلع والخدمات كما تشوه هيكل الطلب والعرض وما نجم عنه من عدم كفاءة التوزيع والتخصيص والهدر في توزيع الموارد الاقتصادية والبشرية بين القطاعات المختلفة. (شندي، مصدر سابق ، ص 33). لذا فإن الاقتصاد العراقي عانى من ظاهرة التضخم من وجهة نظر مختلف التفسيرات المدرسية الاقتصادية اذ كان التضخم في الاقتصاد العراقي في عقد السبعينيات اسبابه نقدية حسب المنطق الكلاسيكي وفي عقد الثمانينيات وما تلاه كانت اسباب التضخم نقدية وهيكلية حسب المنطق الكينزي المحدث ذو الرؤى الماركسية لمدرسة راؤول بريبيش ، لتصنع هذه الاسباب النقدية والهيكلية للتضخم ظاهرة مركبة يعانها الاقتصاد العراقي تمثلت بتدهور مستويات الانتاج وارتفاع مستويات الاسعار والتي تسمى بظاهرة التضخم الركودي ، والذي عمق هذه الاختلالات النقدية والهيكلية في الاقتصاد العراقي صدمات العرض والطلب وسوء توزيع الموارد الاقتصادية والتي اصبحت هذه الاختلالات اسباباً ونتائج لمشكلة التضخم والتي لعبت السياسة المالية دوراً كبيراً في تعزيز معدلاته من خلال نمو الانفاق العام الى جانب تدهور مستويات ونسب الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي.

كما ان لجوء الحكومة الى الاصدار النقدي بهدف تمويل عجلة الاعمار وبناء البنى الارتكازية للاقتصاد وملتى فجوة الإيرادات كان سبباً مهماً في احداث تضخم مزمّن وينعكس ذلك في الفجوة الكبيرة لمعدل التضخم المعبر عنه بالارقام القياسية للاسعار المستهلك على مدى خمس سنوات الاولى للحصار الاقتصادي اذ تضاعف معدل التضخم في عام 1995 الى سبعة اضعاف المعدل في عام 1990 اي من (51.6%) الى (351.3%) . الا انه معدل التضخم شهد في عام 1996 انخفاضاً كبيراً اذ سبقت معدلات التضخم مؤشراً سالباً عن السنة السابقة ويرجع ذلك الى توقيع العراق مذكرة التفاهم مع الامم المتحدة مع وجود سياسات مالية تقشفية ضاغطة للاتفاق.

ويشير الجدول (2) الى ارتفاع الارقام القياسية لاسعار المستهلك على نحو متوالي طيلة فترة الحصار الاقتصادي ويعود سبب ذلك الى الهيمنة المالية للدولة في رفع معدلات الاصدار النقدي لتمويل حاجة الحكومة العراقية للسيولة المالية لإعادة الاعمار وبناء البنى التحتية للاقتصاد العراقي المدمرة بفعل الحرب وتكرست هذه الهيمنة بسبب توقف الصادرات النفطية بفعل الحصار الاقتصادي مما ساهمت هذه الظروف الى رفع معدلات التضخم بالرغم من الاجراءات التي اتخذتها الحكومة العراقية في السيطرة على مشكلة التضخم . يتضح مما تقدم ان ظروف الحصار الاقتصادي انعكست على واقع واستراتيجيات الموازنة العامة للدولة فيما يتعلق بزيادة الانفاق الحكومي التشغيلي والاستثماري الممول بالاصدار النقدي اي سلوك السياسة النقدية والمالية الجانب التوسيعي للنشاط الاقتصادي وتقليص حجم الإيرادات الحكومية والتي كان في معظمها إيراد القطاع النفطي الذي تعرض الى ضغوط خارجية بفعل قرارات الامم المتحدة ، فضلاً عن الإيرادات الضريبية ذات الاثر المحدود في تمويل الموازنة العامة لضعف الانتاجية الحقيقية في الاقتصاد وشيوع حالات التهرب الضريبي نتيجة تخلف النظام الضريبي ، ورواج ظاهرة الربح السريع في الأنشطة المالية الهامشية (عبيد ، 2013 ، 67) ، وبعد عام 2003 يمكن حصر مصادر الظاهرة التضخمية في العراق بالاسباب الاتية : ( صالح ، 2006 ، 11 ) .

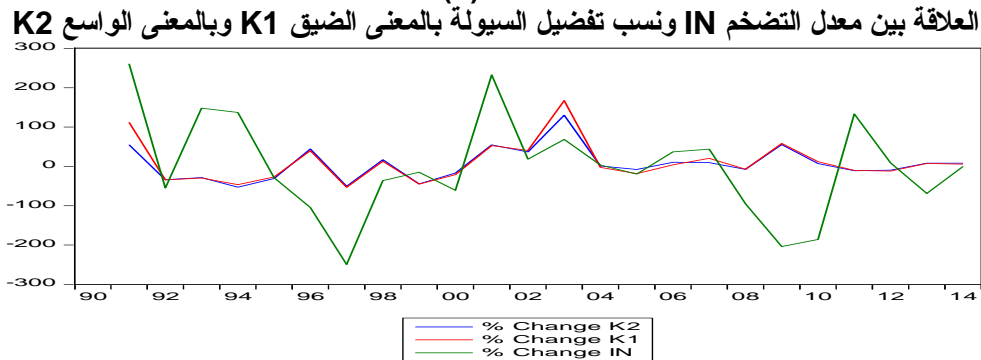
1- التحرير الجزئي Liberalization لبعض اسعار السلع والخدمات المقدمة ضمن برامج الدعم الحكومي قد ترجم حالة ارتفاع كبير في المستوى العام للاسعار ، مما أشر في الوقت نفسه أن الاسعار النسبية لبعض السلع الحاكمة لها أثر دالي في المستوى العام للاسعار ومن ثم التحكم في اتجاهات الظاهرة التضخمية .

2- التدخل الاداري الحكومي المرتبك سواء على مستوى الادارة لنظام البطاقة التموينية او توزيع المشتقات النفطية من منافذ التوزيع أدى الى تقلبات سعرية مجهولة الاتجاه وولدت أسواقاً خارجية رمادية فاقت قدرة الاقتصاد الوطني .

3- توقف انتاج الكثير من المنتجات المحلية الصناعية والزراعية وغيرها ممن تتمتع بالقدرة التنافسية والميزة المقارنة في التجارة الخارجية لانخفاض الارباح بسبب احلال الاستيراد الخارجي محل الانتاج المحلي .

الا ان البنك المركزي العراقي بعد عام 2003 بموجب القانون 56 لسنة 2004 ، اتبع سياسات ادارة العرض النقدي من خلال مزاد العملة الاجنبية الذي يعمل على استقرار قيمة العملة الخارجية للدينار العراقي ، اذ عمل هذا المزاد على ضبط ايقاع التذبذبات في قيمة العملة المحلية واستقرارها بشكل نسبي مما جعل من العملة المحلية مخزناً جيداً للقيمة ساعد وبشكل مباشر على خفض مستويات التضخم ، الى جانب ذلك ان خفض مستويات التضخم جعل من معدلات الفائدة الحقيقية موجبة مما دفع بزيادة الاستثمارات وتحول النقود الى مخزن جيد للقيمة ، اذ ان التوقعات التضخمية ولد حالة عدم الاستقرار في الطلب النقدي بسبب تاثير هذه التوقعات على معدلات الفائدة الحقيقية وجعلها سالبة وفق معادلة فيشر لسعر الفائدة الحقيقي ، ويمكن ملاحظة ان ارتفاع معدل التضخم من (51.6) الى (351.3) قلت نسبة تفضيل السيولة بالمعنى الضيق من (0.581) الى (0.105) نسبة تفضيل السيولة بالمعنى الواسع من (0.747) الى (0.115) وهذا ما يتفق مع ما جاء بنظرية الطلب النقدي الحقيقي ( نسبة تفضيل السيولة ) حسب النظرية النقدية الحديثة ، ومن سنة 1996 الى سنة 2002 حصل تشوه في العلاقة بين معدل التضخم ونسب تفضيل السيولة ، وبعد عام 2003 تذبذبت معدلات التضخم واختلفت مقاييسه من التضخم الشامل ( الذي يشمل اسعار جميع السلع والخدمات ) الى التضخم الاساس ( هو التضخم الشامل ناقصاً اسعار فقرة الوقود والمحروقات والنقل والاضاعة ) وبعد عام 2007 لغاية 2014 استقرت العلاقة العكسية بين انخفاض معدل التضخم وارتفاع نسب تفضيل السيولة

#### الشكل (1)



#### جدول (2)

معدلات التضخم ونسبة تفضيل السيولة بالمعنى الضيق وبالمعنى الواسع في الاقتصاد العراقي للفترة (1990-2014)

$K_2 = \frac{1}{V_2}$ (3)	$K_1 = \frac{1}{V_1}$ (2)	IN(1)	years
0.482	0.274	51.6	1990
0.747	0.581	186.3	1991
0.493	0.381	83.7	1992
0.353	0.268	207.6	1993
0.166	0.144	492.1	1994
0.115	0.105	351.3	1995
0.166	0.147	-15.4	1996
0.082	0.069	23	1997
0.096	0.078	14.7	1998
0.053	0.043	12.5	1999
0.044	0.034	4.9	2000
0.068	0.052	16.3	2001
0.093	0.073	19.3	2002
0.214	0.195	32.5	2003
0.216	0.190	33.6	2004
0.199	0.155	27	2005
0.220	0.161	37	2006
0.241	0.194	53.2	2007
0.223	0.180	2.7	2008
0.347	0.285	-2.8	2009
0.372	0.319	2.4	2010
0.331	0.287	5.6	2011

0.299	0.253	6.1	2012
0.323	0.272	1.9	2013
0.349	0.288	1.9	2014

المصدر : العمود (1) بيانات البنك المركزي العراقي – نشرات احصائية متفرقة .  
العمود (2-3) احتسب من قبل الباحث .

## المبحث الثالث

### نطبق إختبارات أنموذج العلاقة السببية بين نسبة تفضيل السيولة ومعدل التضخم

**المطلب الاول :** أختبار سكون السلسلة الزمنية لنسبة تفضيل السيولة ومعدل التضخم  
ليبيان سكون السلسلة الزمنية نعتمد أختبارات جذر الوحدة Unit Root Test التي تعد من الاختبارات المهمة  
ليبيان وتوضيح سكون السلسلة الزمنية لكل متغير اقتصادي والتي تقسم على أختبارين هما أختبار فيليبس  
بيرون (PhiliPs-Perron) وأختبار ديكي فولر البسيط والموسع Dicky – fuller Augmented .

#### 1- أختبار فيليبس- بيرون (Philips - Perron)

ولاجراء أختبار فيليبس- بيرون على السلسلة الزمنية للمتغيرات الاقتصادية كلاً على حدة فقد تم أختبار  
استقرارية السلسلة لنسبة تفضيل السيولة بالمعنى الضيق ونسبة تفضيل السيولة بالمعنى الواسع ومعدل  
التضخم للمستوى والفرق الاول (بحد ثابت او بحد ثابت واتجاه عام) عند مستوى (5%) اذ كانت السلسلة  
الزمنية لنسبة تفضيل السيولة بالمعنى الضيق وبالمعنى الواسع ومعدل التضخم للمستوى العام غير ساكنة  
اي ان القيمة الحرجة اكبر من القيمة المحتسبة وتعاني من جذر الوحدة اي قبول فرضية العدم ( $H_0: B=0$ )  
القائلة بوجود مشكلة جذر الوحدة ورفض الفرضية البديلة ( $H_0: B \neq 0$ ) ، بينما السلسلة الزمنية في الفرق  
الاول لنسبة تفضيل السيولة بالمعنى الضيق والواسع ومعدل التضخم ساكنة اي السلسلة الزمنية مستقرة اي  
ان القيمة المحتسبة اكبر من القيمة الحرجة ولا تعاني من جذر الوحدة مما يعني رفض فرضية العدم  
( $H_0: B=0$ ) القائلة بوجود مشكلة جذر الوحدة وقبول الفرضية البديلة ( $H_0: B \neq 0$ ) التي تنص على سكون  
السلسلة الزمنية كما موضح في الجدولين (3)(4) .

#### جدول (3)

أختبار P.P للسلسلة الزمنية في المستوى العام (1990-2014)

Time series	Level		Integration
	Constant	Constant . Liner Trend	
معدل التضخم IN	2.3176	2.9705	I(0)
نسبة تفضيل السيولة بالمعنى الضيق k1	1.8744	1.7707	I(0)
نسبة تفضيل السيولة بالمعنى الواسع k2	1.8360	1.5695	I(0)
Critical Values	1%	3.7695	
	5%	3.0048	
	10%	3.6422	

المصدر : من اعداد الباحث بالاستناد على البرنامج الاحصائي (Eviews 9)

#### جدول (4)

أختبار P.P للسلسلة الزمنية في الفرق الاول (1990-2014)

Time series	Different 1		Integration
	Constant	Constant . Liner Trend	
معدل التضخم IN	8.7133	8.8408	I(1)
نسبة تفضيل السيولة بالمعنى الضيق k1	6.3197	7.7076	I(1)
نسبة تفضيل السيولة بالمعنى الواسع K2	5.3594	6.5871	I(1)
Critical Values	1%	3.8085	
	5%	3.0206	
	10%	2.6504	

المصدر : من اعداد الباحث بالاستناد على البرنامج الاحصائي (Eviews 9)

## 2- اختبار ديكي- فولر الموسع Dicky – fuller Augmented

ولاجراء اختبار ديكي- فولر الموسع على السلسلة الزمنية للمتغيرات الاقتصادية كلاً على حدة فقد تم اختبار استقرارية السلسلة لنسبة تفضيل السيولة بالمعنى الضيق ونسبة تفضيل السيولة بالمعنى الواسع ومعدل التضخم للمستوى والفرق الاول (بحد ثابت او بحد ثابت واتجاه عام) عند مستوى (5%) ، اذ كانت السلسلة الزمنية لنسبة تفضيل السيولة بالمعنى الضيق وبالمعنى الواسع ومعدل التضخم للمستوى العام غير ساكنة اي ان القيمة الحرجة اكبر من القيمة المحسوبة وتعاني من جذر الوحدة اي قبول فرضية العدم  $(H_0: B=0)$  القائلة بوجود مشكلة جذر الوحدة ورفض الفرضية البديلة  $(H_0: B \neq 0)$  ، بينما السلسلة الزمنية في الفرق الاول لنسبة تفضيل السيولة بالمعنى الضيق والواسع ومعدل التضخم ساكنة بمعنى السلسلة الزمنية مستقرة اي ان القيمة المحسوبة اكبر من القيمة الحرجة ولا تعاني من جذر الوحدة مما يعني رفض فرضية العدم  $(H_0: B=0)$  القائلة بوجود مشكلة جذر الوحدة وقبول الفرضية البديلة  $(H_0: B \neq 0)$  التي تنص على سكون السلسلة الزمنية كما موضح في الجدول (5)(6).

### جدول (5)

اختبار D.F للسلسلة الزمنية في المستوى العام (1990-2014)

Time series	Level		Integration
	Constant	Constant . Liner Trend	
معدل التضخم IN	2.3286	3.0403	I(0)
نسبة تفضيل السيولة بالمعنى الضيق k1	1.8744	1.8212	I(0)
نسبة تفضيل السيولة بالمعنى الواسع k2	1.8360	1.6789	I(0)
Critical Values	1%	3.7695	
	5%	3.0048	
	10%	3.2546	

المصدر : من اعداد الباحث بالاستناد على البرنامج الاحصائي (Eviews 9)

### جدول (6)

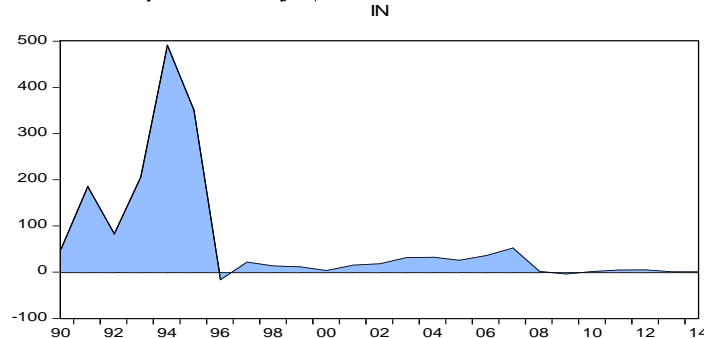
اختبار D.F للسلسلة الزمنية في الفرق الاول (1990-2014)

Time series	Different 1		Integration
	Constant	Constant . Liner Trend	
معدل التضخم IN	4.6647	4.5317	I(1)
نسبة تفضيل السيولة بالمعنى الضيق k1	7.0700	8.7276	I(1)
نسبة تفضيل السيولة بالمعنى الواسع K2	5.6002	7.3580	I(1)
Critical Values	1%	3.8085	
	5%	3.0206	
	10%	2.6504	

المصدر : من اعداد الباحث بالاستناد على البرنامج الاحصائي (Eviews 9)

### الشكل (2)

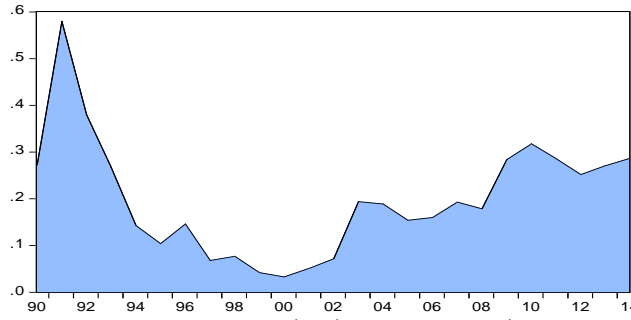
استقرارية السلسلة الزمنية لمعدل التضخم في المستوى (1990-2014)



المصدر : من اعداد الباحث بالاستناد الى البرنامج الاحصائي (Eviews 9)

**الشكل (3)**

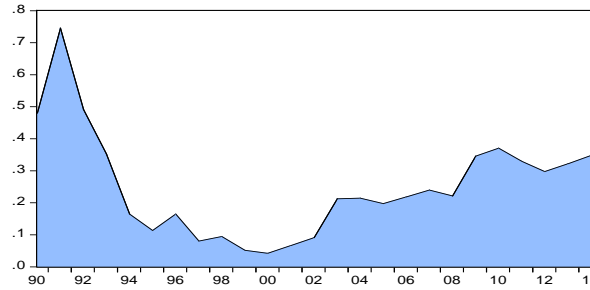
استقرارية السلسلة الزمنية لنسبة تفضيل السيولة بالمعنى الضيق في المستوى (2014-1990)  
K1



المصدر : من اعداد الباحث بالاستناد الى البرنامج الاحصائي ( Eviews 9 )

**الشكل (4)**

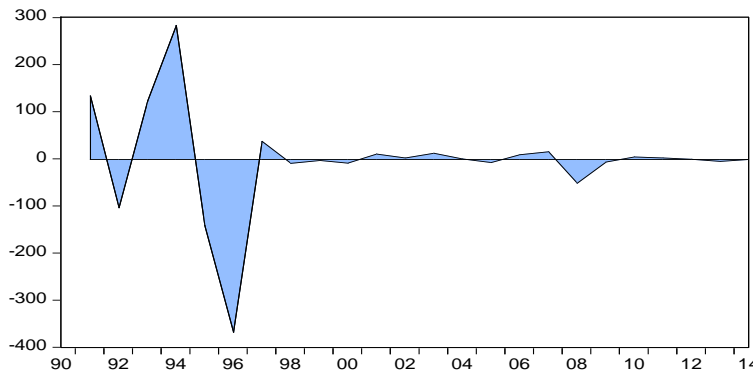
استقرارية السلسلة الزمنية لنسبة تفضيل السيولة بالمعنى الواسع في المستوى (2014-1990)  
K2



المصدر : من اعداد الباحث بالاستناد الى البرنامج الاحصائي ( Eviews 9 )

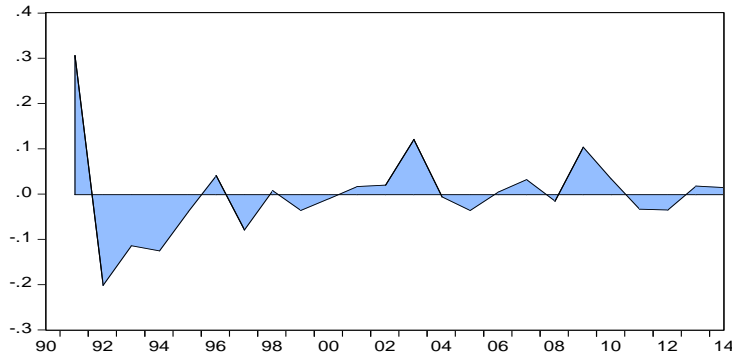
**الشكل (5)**

استقرارية السلسلة الزمنية لمعدل التضخم في الفرق الاول (2014-1990)  
DIN

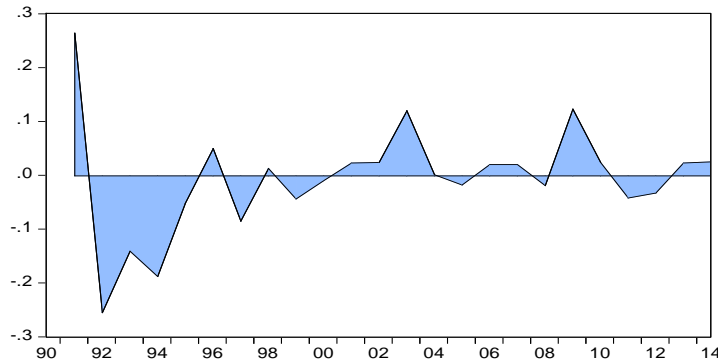


المصدر : من اعداد الباحث بالاستناد الى البرنامج الاحصائي ( Eviews 9 )

الشكل (6)  
استقرارية السلسلة الزمنية لنسبة تفضيل السيولة بالمعنى الضيق في الفرق الاول (1990-2014)  
DK1



الشكل (7)  
استقرارية السلسلة الزمنية لنسبة تفضيل السيولة بالمعنى الواسع في الفرق الاول (1990-2014)  
DK2



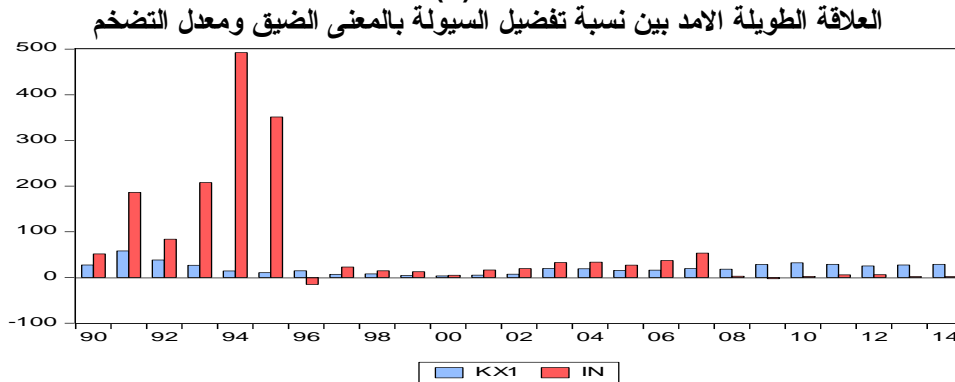
**المطلب الثاني : اختبار منهجية التكامل المشترك لنسبة تفضيل السيولة ومعدل التضخم**  
اثبتت اختبارات جذر الوحدة Unit Root Test الخاصة بسكون السلسلة الزمنية (اختبار فيليبس بيرون Philips – Perron واختبار ديكي فولر الموسع Dicky – fuller Augmented ) والذي أثبتت استقرارية السلسلة الزمنية في الفرق الاول بين نسبة تفضيل السيولة ومعدل التضخم حسب اختبار فيليبس بيرون واختبار ديكي فولر الموسع ، وسيتم اختيار التكامل المشترك باستخدام منهجية جوهانسن – جيسليوس (Johansen- Juselius 1990) والتي تعد من أفضل الطرق المستخدمة لتقدير متجه التكامل المشترك والتأكد من احاديته بالاستناد على اختبار الأثر  $trace(\lambda)$  واختبار الامكان الاعظم Maxium Eigenvalues test (max) اللذين يوضحان وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات الاقتصادية عينة البحث.

يوضح الجدول (7) نتائج اختبار الأثر  $trace(\lambda)$  لتحليل العلاقة الطويلة الامد بين نسبة تفضيل السيولة بالمعنى الضيق ومعدل التضخم حيث يبين اختبار الأثر ان القيمة المحسوبة (39.00515) أكبر من القيمة الحرجة (18.39771) عند مستوى 5% وهذا يعني رفض فرضية العدم ( $H_0: B=0$ ) مفادها عدم وجود اي متجه تكامل مشترك بين نسبة تفضيل السيولة بالمعنى الضيق ومعدل التضخم وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود متجه او اكثر من متجهات التكامل المشترك ، وكذلك يفصح اختبار الأثر  $trace(\lambda)$  عن وجود متجه ثان للتكامل المشترك حيث ان القيمة المحسوبة (14.67217) أكبر من القيمة الحرجة (3.841466) عند مستوى (5%) وهكذا توجد علاقة للتكامل المشترك بين نسبة تفضيل السيولة بالمعنى الضيق ومعدل التضخم

ويوضح الجدول ذاته نتائج اختبار الامكان الاعظم Maxium Eigenvalues test ( $\lambda max$ ) لتحليل العلاقة الطويلة الامد بين نسبة تفضيل السيولة بالمعنى الضيق ومعدل التضخم حيث يبين اختبار الأثر ان القيمة المحسوبة (24.33298) أكبر من القيمة الحرجة (17.14769) عند مستوى 5% وهذا يعني رفض فرضية العدم ( $H_0: B=0$ ) مفادها عدم وجود اي متجه تكامل مشترك بين نسبة تفضيل السيولة بالمعنى الضيق ومعدل التضخم وقبول الفرضية البديلة ( $r \neq 0$ ) او ( $r=1$ ) القائلة بوجود متجه او اكثر من متجهات التكامل المشترك ، وكذلك يفصح اختبار الامكان الاعظم Maxium Eigenvalues test ( $\lambda max$ ) عن وجود متجه ثاني للتكامل المشترك حيث ان

القيمة المحتسبة (14.67217) أكبر من القيمة الحرجة (3.841466) عند مستوى (5%) وهكذا توجد معادلتين للتكامل المشترك بين نسبة تفضيل السيولة بالمعنى الضيق ومعدل التضخم .

الشكل (8)



الجدول (7)

اختبار جوهانسن جوسيلبوس للتكامل المشترك غير المقيد بين نسبة تفضيل السيولة بالمعنى الضيق ومعدل التضخم  
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Prob.**	0.05 Critical Value	Trace Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0000	18.39771	39.00515	0.652835	None *
0.0001	3.841466	14.67217	0.471610	At most 1 *

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

\* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

\*\*MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Prob.**	0.05 Critical Value	Max-Eigen Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0038	17.14769	24.33298	0.652835	None *
0.0001	3.841466	14.67217	0.471610	At most 1 *

Max-eigenvalue test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

\* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

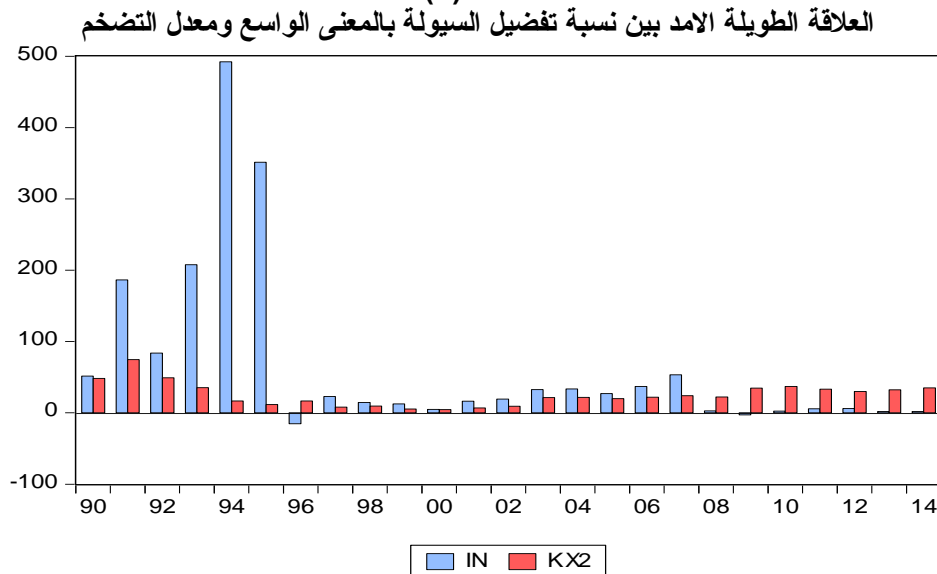
\*\*MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر : من اعداد الباحث بالاستناد على البرنامج الاحصائي (Eviews 9)

وينتضح من الجدول (8) نتائج اختبار الأثر  $\lambda$  trace test لتحليل العلاقة الطويلة الامد بين نسبة تفضيل السيولة بالمعنى الواسع ومعدل التضخم حيث يبين اختبار الأثر ان القيمة المحتسبة (42.63681) أكبر من القيمة الحرجة (18.39771) عند مستوى 5% وهذا يعني رفض فرضية العدم ( $H_0: B=0$ ) مفادها عدم وجود اي متجه تكامل مشترك بين نسبة تفضيل السيولة بالمعنى الواسع ومعدل التضخم وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود متجه او اكثر من متجهات التكامل المشترك ، وكذلك يفصح اختبار الأثر  $\lambda$  عن وجود متجه ثاني للتكامل المشترك حيث ان القيمة المحتسبة (19.16999) أكبر من القيمة الحرجة (3.841466) عند مستوى (5%) وهكذا توجد علاقة للتكامل المشترك نسبة تفضيل السيولة بالمعنى الواسع ومعدل التضخم ... ويوضح الجدول ذاته نتائج اختبار الامكان الاعظم Maxium Eiganvalues test ( $\lambda$ max) لتحليل العلاقة الطويلة الامد بين نسبة تفضيل السيولة بالمعنى الواسع ومعدل التضخم حيث يبين اختبار الأثر ان القيمة المحتسبة (23.46682) أكبر من القيمة الحرجة (17.14769) عند مستوى 5% وهذا يعني رفض فرضية العدم ( $H_0: B=0$ ) مفادها عدم وجود اي متجه تكامل مشترك بين نسبة تفضيل السيولة بالمعنى الواسع ومعدل التضخم وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود متجه او اكثر من متجهات التكامل المشترك ، وكذلك يفصح اختبار الامكان الاعظم

Maxium Eiganvalues test ( $\lambda_{max}$ ) عن وجود متجه ثاني للتكامل المشترك حيث ان القيمة أكبر من القيمة الحرجة (3.841466) عند مستوى (5%) وهكذا توجد علاقة للتكامل المشترك بين نسبة تفضيل السيولة بالمعنى الواسع ومعدل التضخم .

الشكل (9)



المصدر : من اعداد الباحث بالاستناد الى البرنامج الاحصائي (Eviews 9)

جدول (8)

اختبار جوهانسن جوسيلبوس للتكامل المشترك غير المقيد بين نسبة تفضيل السيولة بالمعنى الواسع ومعدل التضخم

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Prob.**	0.05 Critical Value	Trace Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0000	18.39771	42.63681	0.639512	None *
0.0000	3.841466	19.16999	0.565465	At most 1 *

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

\* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

\*\*MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Prob.**	0.05 Critical Value	Max-Eigen Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0053	17.14769	23.46682	0.639512	None *
0.0000	3.841466	19.16999	0.565465	At most 1 *

Max-eigenvalue test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

\* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

\*\*MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر : من اعداد الباحث بالاستناد الى البرنامج الاحصائي (Eviews 9)



### المطلب الثالث: تحليل نتائج اختبار السببية وفق نموذج متجه تصحيح حد الخطأ لنسبة تفضيل السيولة ومعدل التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2014)

ان سبب اختيار اختبار نموذج متجه تصحيح الخطأ (Vector Error Correction Model) هو لمعرفة وجود العلاقة التوازنية الطويلة الامد بين المتغيرات واتجاه هذه العلاقة بمعنى ما هو المتغير الي يتسبب بتغير المتغير الاخر وبتعبير أدق ومن منطلق متغيرات البحث هل التضخم يؤثر بنسبة تفضيل السيولة بالمعنى الضيق و بنسبة تفضيل السيولة بالمعنى الواسع ام العكس ام هناك علاقة ارتدادية بين المتغيرات ؟  
تظهر نتائج اختبار متجه تصحيح الخطأ بوجود علاقة توازنية طويلة الامد باتجاه واحد تتجه من معدل التضخم الى نسبة تفضيل السيولة بالمعنى الضيق خلال فترة الدراسة حيث معلمة حد الخطأ ( اختبار T ) لنسبة تفضيل السيولة بالمعنى الضيق سالبة معنوية ( -2.71492 ) وأن سرعة تصحيح الخطأ لنسبة تفضيل السيولة بالمعنى الضيق لمعدل التضخم عالية جدا 905.9994 % . كما وتظهر نتائج اختبار متجه تصحيح الخطأ عن وجود علاقة توازنية طويلة الامد باتجاه واحد يتجه من معدل التضخم الى نسبة تفضيل السيولة بالمعنى الواسع خلال مدة الدراسة حيث معلمة حد الخطأ ( اختبار T ) لنسبة تفضيل السيولة بالمعنى الواسع سالبة ومعنوية ( -3.21313 ) وأن سرعة تصحيح الخطأ لنسبة تفضيل السيولة بالمعنى الواسع لمعدل التضخم عالية جدا 686.0324 % . بالاضافة الى وجود علاقة توازنية قصيرة الاجل تتجه من نسبة تفضيل السيولة بالمعنى الضيق الى معدل التضخم بفترة تخلف زمني بمقدار سنتين وهذا يدل على استجابة قصيرة الاجل مقدارها (-3.40510) بين نسبة تفضيل السيولة بالمعنى الضيق ومعدل التضخم كما يشير الجدول الى وجود علاقة توازنية قصيرة الاجل تتجه من نسبة تفضيل السيولة بالمعنى الواسع الى معدل التضخم بفترة تخلف زمني بمقدار سنتين وهذا يدل على استجابة قصيرة الاجل مقدارها (-3.18365) بين نسبة تفضيل السيولة بالمعنى الضيق ومعدل التضخم وهذا ما يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية بوجود علاقة بين المتغيرين كما مبين في الجدول (9)

#### جدول (9)

نموذج متجه تصحيح حد الخطأ (Vector Error Correction Model) لنسبة تفضيل السيولة بالمعنى الضيق والواسع ومعدل التضخم

Vector Error Correction Estimates

D(IN)	D(K2)	Error Correction:	D(IN)	D(K1)	Error Correction:
686.0324 (87.4873) [ 7.84151]	-0.312791 (0.09735) [-3.21313]	CointEq1	905.9994 (118.971) [ 7.61527]	-0.322785 (0.11889) [-2.71492]	CointEq1
-48.47855 (169.560) [-0.28591]	0.223502 (0.18867) [ 1.18462]	D(K2(-1))	-185.4901 (201.120) [-0.92228]	0.200809 (0.20099) [ 0.99911]	D(K1(-1))
-408.7357 (128.386) [-3.18365]	0.272264 (0.14286) [ 1.90587]	D(K2(-2))	-506.7095 (148.809) [-3.40510]	0.200800 (0.14871) [ 1.35027]	D(K1(-2))
0.495154 (0.12048) [ 4.10992]	-0.000160 (0.00013) [-1.19285]	D(IN(-1))	0.499208 (0.11981) [ 4.16662]	-0.000123 (0.00012) [-1.02426]	D(IN(-1))
-0.127873 (0.10386) [-1.23124]	-6.66E-05 (0.00012) [-0.57654]	D(IN(-2))	-0.079185 (0.10755) [-0.73625]	-8.49E-05 (0.00011) [-0.78992]	D(IN(-2))
-17.45899 (33.8656) [-0.51554]	-0.035002 (0.03768) [-0.92887]	C	-18.18046 (32.1142) [-0.56612]	-0.034650 (0.03209) [-1.07966]	C
0.868627 0.816078 16.52983	0.605767 0.448073 3.841422	R-squared Adj. R-squared F-statistic	0.863758 0.809261 15.84965	0.515673 0.321942 2.661799	R-squared Adj. R-squared F-statistic

المصدر : من اعداد الباحث بالاستناد على البرنامج الاحصائي ( Eviews 9 )

ويمكن كتابة معادلات النموذج القياسي ( VECM ) الخاصة بالعلاقة بين نسبة تفضيل السيولة بالمعنى الضيق والواسع ومعدل التضخم .

$$\Delta K1 = -0.034650 - 0.322785E_{t-1} + 0.200809\Delta k1_{t-1} + 0.200800\Delta k1_{t-2} - 0.000123\Delta IN_{t-1} - 8.49E - 05\Delta IN_{t-2}$$

$$\Delta IN = -18.18046 + 905.9994U_{t-1} - 185.4901 \Delta k1_{t-1} - 506.7095\Delta k1_{t-2} + 0.499208 \Delta IN_{t-1} - 0.079185\Delta IN_{t-2}$$

$$\Delta K2 = -0.035002 - 0.312791E_{t-1} + 0.223502 \Delta k2_{t-1} + 0.272264\Delta k2_{t-2} - 0.000160 \Delta IN_{t-1} - 6.66E - 05\Delta IN_{t-2}$$

$$\Delta IN = -17.45899 + 686.0324 U_{t-1} - 48.47855 \Delta k2_{t-1} - 408.7357\Delta k2_{t-2} + 0.495154\Delta IN_{t-1} - 0.127873\Delta IN_{t-2}$$

## الاستنتاجات :

- 1- أن معادلة التبادل هي حجر الزاوية لمعادلة للطلب النقدي الحقيقي وأن محددات هذا الطلب هي محددات نقدية وحقيقية تترك أثراً في الاقتصاد بشكل عام .
- 2- لنسبة تفضيل السيولة ومعدل التضخم اثار ارتدادية متبادلة تسبب عدم استقرارية سعرية ونقدية في الاقتصاد.
- 3- أن عدم استقرارية نسبة تفضيل في اتجاهها العام بحكم عدم استقرارية سرعة دوران النقود يُحجم من دور السياسة النقدية عبر تغذية عكسية لمعدلات التضخم .
- 4- أظهرت نتائج اختبار متجه تصحيح الخطأ بوجود علاقة توازنية طويلة الامد باتجاه واحد تتجه من معدل التضخم الى نسبة تفضيل السيولة بالمعنى الضيق خلال فترة الدراسة حيث معلمة حد الخطأ ( اختبار T ) لنسبة تفضيل السيولة بالمعنى الضيق سالبة ومعنوية ( -2.71492 ) وأن سرعة تصحيح الخطأ لنسبة تفضيل السيولة بالمعنى الضيق لمعدل التضخم عالية جدا 905.9994 % .
- 5- أظهرت نتائج اختبار متجه تصحيح الخطأ عن وجود علاقة توازنية طويلة الامد باتجاه واحد يتجه من معدل التضخم الى نسبة تفضيل السيولة بالمعنى الواسع خلال مدة الدراسة حيث معلمة حد الخطأ ( اختبار T ) لنسبة تفضيل السيولة بالمعنى الواسع سالبة ومعنوية ( -3.21313 ) وأن سرعة تصحيح الخطأ لنسبة تفضيل السيولة بالمعنى الواسع لمعدل التضخم عالية جدا 686.0324 % .
- 6- أظهرت نتائج اختبار متجه تصحيح الخطأ عن وجود علاقة توازنية قصيرة الاجل تتجه من نسبة تفضيل السيولة بالمعنى الضيق الى معدل التضخم بفترة تخلف زمني بمقدار سنتين وهذا يدل على استجابة قصيرة الاجل مقدارها (-3.40510) بين نسبة تفضيل السيولة بالمعنى الضيق ومعدل التضخم.
- 7- أظهرت نتائج اختبار متجه تصحيح الخطأ عن وجود علاقة توازنية قصيرة الاجل تتجه من نسبة تفضيل السيولة بالمعنى الواسع الى معدل التضخم بفترة تخلف زمني بمقدار سنتين وهذا يدل على استجابة قصيرة الاجل مقدارها (-3.18365) بين نسبة تفضيل السيولة بالمعنى الضيق ومعدل التضخم.
- 8- معدل التضخم الناشيء عن الاختلالات في مسار النمو النقدي يولد اختلالات أكبر في النمو النقدي في الامد الطويل وهذا ما تعكسه مؤشرات العرض النقدي في الاقتصاد العراقي .
- 9- أن استقرار الطلب النقدي عبر السيطرة على معدل التضخم هي المعالجة المثلى لانحرافات السوق النقدي .
- 10- نسب تفضيل السيولة بالمعنى الضيق والواسع غير مستقرة في الاقتصاد العراقي بسبب اختلالات هيكلية نقدية وهيكلية تمثلت بزيادة العرض النقدي والتذبذبات السلبية الكبيرة في مستوى الناتج المحلي الاجمالي مما أنتجت ظاهرة تزامن ارتفاع الاسعار وانخفاض في الانتاج Stagflation .

## التوصيات :

- 1- التنسيق بين السياسات النقدية والمالية بهدف السيطرة على معدلات التضخم التي تسبب ارباكاً في السوق النقدي بفعل التغذية العكسية الارتدادية مما يولد تشوهاً في نسب تفضيل السيولة .
- 2- استخدام الأفصاح المعلوماتي من قبل صناع القرار الاقتصادي والمالي بهدف ايصال اشارات دقيقة للسوق او الجمهور تساعد على تهدئة التوقعات التضخمية التي تترك دوال الطلب النقدي .

- 3- خلق تناسب بين معدل نمو الناتج ومعدل نمو النقد في الاقتصاد العراقي بما يساعد على احداث استقرار نقدي حسب نظرية ملتن فريدمان .
- 4- استمرار البنك المركزي العمل بكافه أدواته بعد عام 2003 لغرض تنظيم السيطرة على العرض النقدي كونه رافعة للطلب الكلي التي تغذي معدلات التضخم على الرغم من المحددات الاخرى وابرزها الانفاق الحكومي والتي تفرض قيوداً على العرض النقدي .

## المصادر :

### أولاً : المصادر باللغة الاجنبية

- 1- Baumol, Blinder , William J. , Alan S. , Economics (Principles And Policy , Ninth Edition , 2003 .
- 2- Mc Connell, Brue, Campbell R. , Stanley L. , Macroeconomics (Principles , Problems , And Policy ), Seventeenth Edition , 2008
- 3- Mishkin, Fredric S. , Macroeconomics (Policy and Practice) Columbia University 2012.

### ثانياً : المصادر باللغة العربية

- 1- ابدجمان ، مايكل ، الاقتصاد الكلي ، النظرية والسياسة ، تعريب د. محمد ابراهيم منصور ، دار المريخ للنشر والتوزيع ، المملكة العربية السعودية ، 1999 .
- 2- أوسيلفان وآخرون ، الاقتصاد الكلي ( المبادئ الاساسية والتطبيقات والادوات ) ، مكتبة ناشرون ، لبنان ، 2014 .
- 3- الجنابي ، هيل عجمي جميل ، النقود والمصارف والنظرية النقدية ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية ، الاردن ، 2014 .
- 4- جوارثي ، استروب ، جيمس وريتشارد ، الاقتصاد الكلي ، الاختيار العام والخاص ، تعريب د. عبد الفتاح عبد الرحمن ، دار المريخ للنشر والتوزيع ، المملكة العربية السعودية ، 1999 .
- 5- الحجار ، بسام ، علم الاقتصاد والتحليل النقدي ، دار المنهل اللبناني للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، بيروت - لبنان ، 2010 .
- 6- حداد ، هذول ، أكرم ومشهور ، النقود والمصارف ، مدخل تحليلي ونظري ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الطبعة الثالثة ، الاردن ، 2010 .
- 7- حسين ، رحيم ، النقد والسياسة النقدية في اطار الفكرين الاسلامي والغربي ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، لبنان ، 2010 .
- 8- حسين ، أحمد ، مجيد خليل و عبد الغفور أبراهيم ، مبادئ علم الاقتصاد ، دار زهران للنشر والتوزيع ، الاردن 2008 .
- 9- حسين ، منى يونس ، الاقتصاد الكلي ، دار أمجد للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، 2015
- 10- خليل ، سامي ، نظرية الاقتصاد الكلي ، الكتاب الاول ، وكالة الاهرام للتوزيع والنشر ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية ، 1994 .
- 11- خليل ، سامي ، نظرية الاقتصاد الكلي ، الكتاب الثاني ، وكالة الاهرام للتوزيع والنشر ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية ، 1994 .
- 12- د. أديب قاسم شندي ، النقود والبنوك ، دار الضياء للطباعة ، الطبعة الاولى ، 2010 .
- 13- داغر ، محمود محمد ، الاسواق المالية ( مؤسسات - أوراق - بورصات ) دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان - الاردن ، 2007 .
- 14- ساملسون ، نوردهاوس ، بول آيه وويليام دي ، علم الاقتصاد ، مكتبة ناشرون للنشر والتوزيع ، لبنان ، 2006 .
- 15- السويدي ، سيف سعيد ، النقود والبنوك ، مطبعة الدوحة الحديثة المحدودة ، الطبعة الثالثة ، قطر ، 2002 .
- 16- السيد علي ، عبد المنعم ، مدخل في الاقتصاد ، الجزء الثاني ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، مطبعة جامعة بغداد ، بغداد ، 1984 .
- 17- شندي ، اديب قاسم ، الاقتصاد العراقي الى اين ، دار المواهب للطباعة والنشر والتوزيع ، النجف الاشرف ، الطبعة الاولى 2011 .
- 18- صالح ، مظهر محمد ، الاتجاهات الراهنة للتضخم في العراق ( ورقة عمل مقدمة الى المعهد العراقي للاصلاح الاقتصادي) بغداد 2006 .
- 19- طوروس ، وديع ، المدخل الى الاقتصاد النقدي ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، الطبعة الاولى ، لبنان ، 2011 .
- 20- عبد القادر ، متولي ، اقتصاديات النقود والبنوك ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، عمان - الاردن ، 2009 .

- 21- عبيد ، باسم خميس ، أثر السياسة المالية في تحقيق الاستقرار والنمو في العراق للمدة 1990-2010 ، أطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بغداد ، 2013.
- 22- ماير ، توماس وآخرون ، النقود والبنوك والاقتصاد ، دار المريخ للنشر والتوزيع ، المملكة العربية السعودية ، 2002 .
- 23- الملاك ، وسام ، النقود والسياسات النقدية الداخلية ( قضايا نقدية ومالية ) ، دار المنهل اللبناني للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، بيروت - لبنان ، 2000.
- 24- الوكيل ، نشأت ، التوازن النقدي ومعدل الصرف ، دراسة تحليلية لسوق النقد وسعر الصرف ، شركة ناس للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، جمهورية مصر العربية 2006.

.....  
.....  
.....